

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة

بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان

بشأن مساهمة اليابان في تنفيذ مشروع

إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة بحر يوسف

والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على المذكرات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان
بشأن مساهمة اليابان في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة
بحر يوسف ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٢١ أغسطس سنة ٢٠٠٠ م) .

القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٠

صاحب السعادة
السيد الدكتور / أحمد الدرش
وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي
جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى الخطابات المتبادلة المؤرخة ٦ يناير ١٩٩٩ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قنطرة مازوره على ترعة بحر يوسف (المشار إليها فيما بعد بـ « المشروع ») .

كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها اثنين بليون ومائة وثمانية وثلاثين مليون ين (٢,١٣٨,٠٠٠,٠٠٠) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين :

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ٢٠٠١ بقيمة قدرها ثمانمائة وثمانية وثلاثون مليون ين (٨٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠١ و ٣١ مارس ٢٠٠٢ بقيمة قدرها واحد بليون وثلاثمائة مليون ين (١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لإعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على ترعة بحر يوسف (المشار إليها معا بـ « التسهيلات ») ، و (ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه إلى موانى في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومة ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان وجمهورية مصر العربية والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالين الياباني مع رعاياها يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المتعة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتسقطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التي تم إقرارها ») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (و المشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٢) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنة ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة لـ :

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإعادة تأهيل وتحسين التسهيلات
وأخلاء الموقع .

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الواقع .

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المذكرة.

(د) كفالة عدم تحمل الرعایا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها.

(هـ) منح الرعایا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقاءهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها، طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها في جمهورية مصر العربية.

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهيلات المعاد تأهيلها وتحسينها والمنتجات المشتراء في نطاق المذكرة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع، و

(ز) تحمل كافة المصاريف الالزمة لتنفيذ المشروع، فيما عدا تلك التي تغطيها المذكرة.

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المذكرة من جمهورية مصر العربية.

٧ - تشاور المحكمتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات المالية.

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بتشابه اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية و لكل منها نفس المعجمة ، وعند أي اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .
وأنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

تاكيما سوتوي

سفير فوق العادة ومبفوض عن اليابان
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٢٠٠٠ يونيو

صاحب السعادة

السيد / تاكاياتسو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أشرف بالإهاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص
على ما يلى :

« أشرف بأن أشير إلى الخطابات المتبادلة المؤرخة ٧ يناير ١٩٩٩ بين حكومة
اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ
مشروع إعادة تأهيل وتحسين قنطرة مازوره على ترعة بحر يوسف (المشار إليه
فيما بعد بـ « المشروع ») .

كما أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي ثرت مؤخرًا بين مثلى الحكومتين بشأن
التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون
بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،
تشجع حكومة اليابان حكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية
المعمول بها ، منحة تصل قيمتها اثنين بليون ومائة وثمانية وثلاثين مليون ين
(٢,١٣٨,٠٠,٠٠,٠٠) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال
الفترات المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم
مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين :

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ٢٠٠١ بقيمة قدرها ثمانمائة وثمانية وثلاثون مليون ين (٨٣٨,٠٠,٠٠ ين) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠١ و ٣١ مارس ٢٠٠٢ بقيمة قدرها واحد بليون وثلاثمائة مليون ين (١,٣٠٠,٠٠,٠٠ ين) .

٧ - (١) تستخدم المذكورة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لإعادة تأهيل وتحسين قنوات مازورة على ترعة بحر يوسف (المشار إليها معا بـ « التسهيلات ») ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المذكورة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالبنـ
الياباني مع رعـايا يابانيـن لـشراء المـتـجـات والـخـدـمـات المشار إلـيـها فـي الفـقـرة (٣) .
وتقـوم حـكـومـة اليـابـان بـاقـرارـ هذه العـقـود لـتصـبح صـالـحة لـالـمنـحة .

٥ - (١) تنـفذ حـكـومـة اليـابـان المـسـحة بـأـدـاء مدـفـوعـاتـ بالـبـنـ اليـابـانـ لـتـغـطـيـة
المـسـتـحـقـاتـ الـمـتـرـتـبةـ عـلـىـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ الـتـيـ
تـحدـدـهـاـ بـعـقـودـ الـعـقـودـ الـتـيـ تمـ إـقـرـارـهـاـ طـبـقاـ لـماـ نـصـ عـلـيـهـ فـيـ الفـقـرةـ
(٤)ـ (ـ وـالـشـارـ إـلـيـهاـ فـيـماـ يـلـيـ بـ «ـ الـعـقـودـ الـتـيـ تمـ إـقـرـارـهـاـ »ـ)ـ
فـيـ حـسـابـ يـتـمـ فـتـحـهـ بـاسـمـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ فـيـ أـحـدـ
الـبـنـوـكـ اليـابـانـيـةـ الـذـيـ تـحدـدـهـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ
الـتـيـ تـحدـدـهـ (ـ وـيـشـارـ إـلـيـهـ فـيـماـ بـعـدـ بـ «ـ الـبـنـكـ »ـ)ـ .

(٢) تـنـتمـيـ المـدـفـوعـاتـ الـمـشارـ إـلـيـهاـ فـيـ الفـقـرةـ الـفـرعـيـةـ (١)ـ أـعـلاـهـ عـنـدـمـاـ يـتـقـدـمـ
الـبـنـكـ بـطـلـبـاتـ السـنـادـ إـلـىـ حـكـومـةـ اليـابـانـ بـعـقـودـ تـفـسـيـضـ بـالـدـفـعـ
صـادـرـ مـنـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ الـتـيـ تـحدـدـهـ .

(٣) أـنـ الغـرـضـ الـوـحـيدـ لـلـحـسـابـ الـمـشارـ إـلـيـهـ فـيـ الفـقـرةـ الـفـرعـيـةـ (١)ـ أـعـلاـهـ
هـوـ تـلـقـيـ المـدـفـوعـاتـ بـالـبـنـ اليـابـانـيـ منـ حـكـومـةـ اليـابـانـ وـالـقـيـامـ بـالـدـفـعـ
لـلـرـعـاـيـاـ اليـابـانـيـنـ الـذـيـنـ هـمـ أـطـرافـ فـيـ الـعـقـودـ الـتـيـ تمـ إـقـرـارـهـاـ .ـ وـيـتـمـ
الـاـتـفـاقـ عـلـىـ التـفـاصـيلـ الـإـجـرـائـيـةـ الـخـاصـةـ بـدـائـنـيـةـ وـمـديـونـيـةـ الـحـسـابـ
مـنـ خـلـالـ مـشـاـورـاتـ بـيـنـ الـبـنـكـ وـحـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ
أـوـ السـلـطـةـ الـتـيـ تـحدـدـهـ .ـ

٦ - (١) تـتـخـذـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ الـإـجـرـاءـاتـ الـلـازـمـةـ لـ :

(أ) توـفـيرـ الـأـرـاضـيـ الـلـازـمـةـ لـإـعـادـةـ تـأـهـيلـ وـتـحـسـينـ التـسـهـيلـاتـ
وـإـخـلـاءـ الـمـوـقـعـ .ـ

(ب) إـمـدادـ تـسـهـيلـاتـ لـتـزـيـعـ الـكـهـرـيـاءـ وـالـمـيـاهـ وـالـصـرـفـ وـالـتـسـهـيلـاتـ
الـطـارـئـةـ الـأـخـرىـ خـارـجـ الـمـوـقـعـ .ـ

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ

بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء

في نطاق المنحة .

(د) كفالة عدم تحمل الرعایا اليابانیین بأى رسوم جمرکیة وضرائب

داخلیة ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ،

وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي

تم إقرارها .

(هـ) منع الرعایا اليابانیین الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهیلات

التي قد تكون ضرورة لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية

لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق

العقود التي تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها

في جمهورية مصر العربية .

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهیلات المعاد تأهيلها وتحسينها

والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ

المشروع ، و

(ز) تحمل كافة المصارييف الازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي

تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية

مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق

بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمشابهة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجية ، وعند أي اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمشابهة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الجية ، وعند أي اختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنهزم هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديرى .

وزير التخطيط والدولة

للتعاون الدولى

د . / احمد محروس المرض